

أمن المنطقة المتوسطية بين التهديدات الكلاسيكية والمخاطر اللاتماثلية

Mediterranean Region Security Between Classical Threats

And Asymmetric Hazards

تاريخ النشر: 2018/06/20

تاريخ القبول: 2018/06/10

تاريخ الاستلام: 2018/04/24

أ/ خطير نعيمة

جامعة الجزائر3- الجزائر

ملخص:

تتميز المنطقة المتوسطية بخصوصية ظروفها الداخلية والإقليمية والدولية والتي لها انعكاسات عالمية، خاصة عندما يتعلق الأمر بالتهديدات الأمنية بنوعها التقليدي والمستجدة. فقد أصبحت التهديدات الكلاسيكية تشكل عائقا كبيرا أمام أمن واستقرار منطقة حساسة جدا في العالم وهي منطقة حوض المتوسط، وبالتالي فقد صارت الشغل الشاغل لمعظم المنظمات والهيئات الدولية والإقليمية الباحثة عن حل عاجل ونهائي لهذه الرهانات المزمدة. كما أن التغيرات التي طالت النظام العالمي في بعده الجيوسياسي بعد نهاية الحرب الباردة، جعلت الإقليم المتوسطي مسرحا خصبا لتهديدات جديدة لا تماثلية، عجزت معظم دوله إن لم نقل كلها على التحكم في عناصرها والحد من مخاطرها المتنامية.

الكلمات المفتاحية: حوض المتوسط؛ الأمن؛ التهديدات الكلاسيكية؛ التهديدات الجديدة.

Résumé :

La région méditerranéenne est unique dans sa situation interne, régionale et internationale qui a des implications mondiales, en particulier en ce qui concerne les menaces à la sécurité des types traditionnels et émergents. Les menaces classiques sont devenues un obstacle majeur à la sécurité et à la stabilité d'une région très sensible du monde, la région méditerranéenne, et sont devenues la préoccupation de la plupart des organisations et organismes internationaux et régionaux cherchant une solution urgente et définitive à ces enjeux chroniques. L'évolution de l'ordre mondial dans sa dimension géopolitique après la fin de la guerre froide a fait de la région méditerranéenne un espace fertile pour de nouvelles menaces asymétriques, dont la plupart, sinon la totalité, ont été incapables de maîtriser leurs composantes et de réduire leurs risques croissants.

Mots-clés: Méditerranée; sécurité; menaces classiques; nouvelles menaces.

مقدمة:

لطالما كان الجانب الأمني هو دائما الجانب الأصعب في حياة الأمم والشعوب، بل هو حجر الزاوية لبقاء الدول واستمرار الأنظمة. وعليه نجد كل الأطراف الدولية تولي القضية الأمنية اهتماما بالغا وتجعله على صدارة سياساتها واستراتيجيتها، وبنهاية الحرب الباردة أصبحت المخاطر الأمنية أكثر تعقيدا وتداخلا وبخاصة في تلك التي لا تمثل تهديدا ماثلا مباشرا لكيان الدولة - التهديدات اللاتماثلية - ولكنها تقوض بعض الخصائص السيادية للدولة، وتقلل من قدرتها على التحكم في اختراق حدودها وتزيد من لا

اسلقرارها، وبلدد اسلطلاع البيئة الأمنية وانعكاساتها على الاسلعدادات العسكرية في الالوسل، يظهر بوضوح اللأثير الالبادل بين البيئة الأمنية واللرلرباب الإقليمية من جهة أخرى كاسلجابة واضحة لإفرالزات الوضع الأمني الالديد، هذا الأخير كوّن إدراكا لدى دول الالوسل بخطرورة النمط اللأللأظري لللهديدات الاللبة الالديدة، الذي يسلوجب السعي إلى لطوير البنى والآليات اللالزمة للالامل مع الالاطر الالديدة بما يبالوز في أهلاله مجرد رلء الالهلل أو لدميره (كما في الالاضي)، إلى الالعاطي معه بشكل اسلباقي وأكثر فعالية. وعلى هذا الأساس نلرل الإشكالية الالالية : كيف ألرل الاللهديدات الأمنية التي يشهلها **لوس الالوسل على الرؤية الأمنية لولللاله؟**

- الأسئلة الفرعية :

- 1- فيم لالمن الاللهديدات الأمنية الكلاسيكية على الأمن في الالوسل؟
- 2- ما هي الاللهديدات الأمنية الالديدة التي دخلل اللصورال الأوروبية في منطقة الالوسل ؟
- 3- ما هي الاسلرالاباب التي الالبعللها الدول الأوروبية لملواجهة هذه الاللهديدات وملالصرللها؟

- الفرضيات :

- 1- موقع الالبر الالوسل في قلب الالامل، لعله أكثر عرضة للاللهديدات بنوعيها.
- 2- كلما زالل إمكالال الالعاون الأمني الإقليمي بين دول الالوسل، كلما قلل خطرورة الاللهديدات التي الالعرض أمنها.

اعللالا على الالنهجية الاللبعة، وبلررض الإجابة على الإشكالية وملموعة الأسئلة الالطروحة، قلنا بلقسيم الالرساة إلى ملورين: يبالول **الملور الأول** الاللهديدات الكلاسيكية على الأمن في الالوسل بلءا بالنزاعال الإقليمية، مرورا بالصرال العربي الاسراليلي، لنصل في الأخير إلى سباق اللسلل وانلشار أسللة الالمار الشامل كنال لهذه النزاعال. وبعال **الملور اللاني** الاللهديدات الالسللعة على الأمن في الالوسل من إرهابل وجريلة منظمة، ثم فشل الدولة وملك الالليات، وبعلا نلرل إلى مسألة البيئة وندرل المياه، وأخيرا لالر الضلل الالمولرافي وظاهرة الالهجرة لير الشرعية.

ولهذا فإن الضرورة لالسلجب الالزج بين ملالل الالرساة، من ملهل ولفي لالليلي، ملهل لالريخي وملهل إحصائي، والتي لالمايز لولليللالها من عنصر إلى آخر.

الملور الأول: الاللهديدات الكلاسيكية على الأمن في الالوسل

1- النزاعال الإقليمية:

يذهب الواقعيون في لالليلهم للالرسال الأمنية والأمن إلى اعلبار الدولة الموضوع المرجعي، والاللهديدات العسكرية الالارجية هي الالهلل الرئيسي، فهو يركز على الدولة القومية بملنى أمن لوللها،

سيادتها، واستمرارها ضد أي تهديد عسكري خارجي¹. وبدراسة التهديدات الكلاسيكية على الأمن في المتوسط، نجد العديد من الدول المتوسطية مازالت تعاني من هذه التهديدات، من بينها :

أ- نزاع الصحراء الغربية:

هذا الأخير الذي يعود تاريخ ظهوره إلى سنة 1974 (حينما رفضت السلطات الاستعمارية الإسبانية تسليم إقليم الصحراء الغربية إلى المغرب بعدما تخلت عن مستعمراتها الشمالية بعد حصول المغرب على استقلاله، وسلمت المغرب إقليم طرفاية سنة 1958 وإقليم سيدي أفني سنة 1969، مع تحفظها على مدينتي سبتة ومليلة)².

هذا النزاع متعدد الأطراف؛ فالطرف الصحراوي يمثل الغالبية العظمى والذي يرغب في التخلص من الاستعمار ويرغب في تقرير مصيره بنفسه وإقامة دولة مستقلة، والطرف المغربي الذي ينظر إلى الصحراء الغربية على أنها جزء من الأراضي المغربية كان الاستعمار الأوربي قد اقتطعها من أراضيه، وبالتالي يجب ضم الصحراء إلى المغرب، والطرف الجزائري الذي لا يدعي بأي حقوق في الصحراء الغربية ولكنه يحرص على إرادة الشعب الصحراوي وحقه في تقرير مصيره بنفسه. والطرف الموريتاني الذي أعلن أن الشعب الصحراوي والشعب الموريتاني هما شعب واحد، وعلى هذا الأساس كان يؤكد مطالبته بالصحراء الغربية باعتباره امتداد لأراضيه (لكنه تراجع عن مطالبه اعترف بقيام الجمهورية المغربية). والطرف الإسباني الذي أخيرا أعلن تعاونه والانسحاب من الصحراء الغربية وفقا لقرار الأمم المتحدة³.

في سنة 1976 كان التوقيع على تصريح مدريد الثلاثي الذي جمع المغرب، موريتانيا وإسبانيا بتاريخ 14 نوفمبر حددت فيه فترة انتقالية لمدة ثلاث أشهر، يخضع خلالها إقليم الصحراء الغربية لإدارة ثلاثية يليها تسليم السلطات إلى كل من المغرب وموريتانيا مع احترام إرادة السكان الصحراويين. تلاها سنة 1976 قطع العلاقات الدبلوماسية الجزائرية المغربية التي بعدها ساندت الجزائر الشعب الصحراوي في ممارسة حقه في تقرير مصيره واعترفت بالجمهورية الصحراوية.

وبحكم تدويل النزاع وأهمية منطقة المغرب العربي بالنسبة للقوى الكبرى، فإن النزاع لم يعد إقليميا، مما جعل موقف الدول الكبرى مسألة بالغة الأهمية بالنسبة للأطراف المعنية محليا وتسببت في الخلاف بين الجزائر وواشنطن والجزائر وباريس. وتبقى هذه القضية هاجسا أمنيا بالنسبة للغرب المتوسطي، وبؤرة

¹ عبد النور بن عنتر، "البعد المتوسطي للأمن الجزائري : الجزائر، أوروبا والحلف الأطلسي"، الجزائر المكتبة العصرية للطباعة للنشر والتوزيع، 2005، ص 83-85.

² عبد الإله سطا، "ملف عن قضية الصراع حول الصحراء الغربية"، على موقع: <http://www.maktooblog.com>

³ حسام سامي، "ما هي الدول المعنية بالنزاع على الصحراء الغربية؟ وما موقف كل منها؟"، على موقع: <http://www.ejabat.com>

توتر على حدود الجزائر (مما يبقى على حالة الانكشاف الأمني لجناحها الغربي وكأنه محكوم عليه مثل هذا الوضع الذي يستمر منذ عقود).¹

ب- النزاع حول الجزيرة القبرصية :

أما في الشرق المتوسطي، وفي إطار التهديدات الكلاسيكية للأمن دائما نتطرق إلى الأزمة القبرصية التي قادت إلى تقسيم الجزيرة إلى شطرين يوناني وتركي، والتي بدأت في ديسمبر 1963، ولكن تسجيل أول تدخل تركي لحماية القبارصة الأتراك للحيلولة دون وقوع إبادة جماعية سنة 1974، وفي سنة 1983 أعلنت القيادة القبرصية التركية قيام الجمهورية التركية لشمال قبرص وقيام قبرص يونانية في الجنوب، لكن كان هناك اعتراف دولي بقبرص اليونانية في حين عدم الاعتراف بقبرص التركية.²

إن الأوضاع المتأزمة في قبرص والعلاقات المضطربة بين تركيا واليونان تراها إسرائيل في صالحها، وتسعى تسعى جاهدة إلى استمرارها، وهذا لإعاقة الدور التركي على المستوى الإقليمي والدولي، كما تسعى إسرائيل إلى ممارسة الضغط على واشنطن لاستمرارها في التدخلات السياسية والمخابراتية وإعاقة أي حل أممي أو إقليمي لها لجهة استثمارها في دعم وتعزيز النفوذ الأمريكي على كل من تركيا واليونان وقبرص نفسها لإفساح المجال للدولة العبرية كي تستخدم المجال الجيوسياسي القبرصي في خدمة مصالحها في الشرق الأوسط.³

1- الصراع العربي الإسرائيلي:

بدأ الصراع العربي الإسرائيلي منذ تشكل الكيان الصهيوني سنة 1948، بين إسرائيل وبقية الدول العربية المجاورة أو البعيدة عن إسرائيل، يرتبط هذا صراع بالصراع الفلسطيني الإسرائيلي ويتمحور حول إقامة دولة قومية دينية على أرض فلسطين.⁴ وكان ذلك على أثر وعد بلفور الذي توج بإعلان قيام الدولة الصهيونية مما أدى إلى زيادة انتشار اليهود داخل أراضي فلسطين عندها أحس العرب بخطر الكيان الصهيوني وكان ذلك عاملا محفزا للتكاثر العربي وقيام جامعة الدول العربية، حيث تم الإعلان أن القضية الفلسطينية ليست خاصة بعرب فلسطين وحدهم، وإنما هي قضية العرب جميعا، توج ذلك بعدد من الثورات، لكن لم تتجح القوات العربية في القضاء على الحلم اليهودي مما ساعد على قيام ونمو كيان

¹ - عبد النور بن عنتر، مرجع سابق، ص 83-85.

² - عبد الجليل المرهون، "تركيا والمسألة القبرصية"، 2012/03/08، على موقع: <http://www.aljazeera.net>

³ - محمد أحمد الروسان، "في المسألة القبرصية"، 2012/02/25، على موقع: <http://www.albawaba.org>

⁴ - ويكيبيديا، الموسوعة الحرة، على موقع: <http://www.wikipedia.org>

سياسي دولي رسمي لليهود، وبدأت الجولات تتعدد أولها كان سنة 1956 في إطار ما يسمى بالعدوان الثلاثي والثانية سنة 1967 بين دمشق وتل أبيب.¹

ويعد ملف المياه قضية محورية في الصراع العربي الإسرائيلي من شأنه أن يؤزم الأوضاع الأمني المتوسطية والشرق أوسطية بشكل عام، فمحاولة الصهاينة إنشاء وطن قومي لليهود في فلسطين كانت تقوم دائما على المزج بين الخريطة المائية والأمنية أي أنها تضع مصادر المياه في اعتباراتها عند تخطيط الحدود هذا ما يفسر سيطرتها على هضبة الجولان السورية وعلى الجنوب اللبناني.²

وتبقى القضية الفلسطينية الشائكة عالقة ويستمر الكيان الصهيوني في فرض الهيمنة بالقوة على فلسطين والدول العربية ما يولد دائما صراعات ونزاعات في المنطقة المتوسطية غالبا ما تستخدم فيها القوة العسكرية.

2- انتشار أسلحة الدمار الشامل:

أسلحة الدمار الشامل هي الأسلحة التي بإمكانها قتل أعداد هائلة من البشر والحيوانات والنباتات، ويتضمن المصطلح أنواع عديدة من الأسلحة من بينها النووية، البيولوجية، الكيماوية، والموجية (الموجات الكهرومغناطيسية). استعمل هذا المصطلح أول مرة سنة 1937 حين وقع القصف الجوي لمدينة جوبرنيكا الإسبانية، و في سنة 1945 حين أسقطت الطائرات الأمريكية أول قنبلتين ذريتين على مدينتي هيروشيما وناكازاكي.³

وقد عرف العالم سباقا محموما نحو التسلح خاصة مع نهاية الحرب الباردة بين المعسكرين الشرقي والغربي، حيث ازدادت المخاوف من انتشار الأسلحة الدمار الشامل في المناطق التي تشهد صراعات إقليمية وعلى رأسها الشرق الأوسط حتى أصبح السلم الدولي بامتلاك أسلحة الدمار الشامل.⁴

في الشرق الأوسط تعتبر إسرائيل أول دولة نووية على المستوى الإقليمي، وتأتي في المرتبة السادسة عالميا بعد الولايات المتحدة، روسيا، بريطانيا، فرنسا، والصين، وتملك أربع مفاعلات نووية، ومن المحتمل أن تستعمل إسرائيل هذا السلاح في حالة تعرض كيانها للخطر أو في حالة شعورها باحتمال شن

¹ - إسماعيل عبد الفتاح الكافي، "إدارة الصراعات والأزمات الدولية: نظرة مقارنة لإدارة الصراع العربي الإسرائيلي في مراحل مختلفة"، على موقع: <http://www.kotobarabia.com>

² - عبد الغني عماد، "المياه في الصراع العربي الإسرائيلي"، على موقع: <http://www.wafainfo.ps>

³ - ديانا أحمد، "ماذا تعرف عن أسلحة الدمار الشامل؟"، الحوار المتمدن، العدد 3667، 2012، على موقع: <http://www.alhiwar.org>

⁴ - جريدة الصباح العراقية، "أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط..ديناميكيات الانتشار والعواقب الإستراتيجية"، على موقع: <http://www.siiroline.org>

إحدى الدول العربية هجوما عسكريا مفاجئا ضدها يستحيل صده أو إيقافه واعتبرت امتلاكها لهذه الأسلحة وسيلة لفرض الهيمنة وعنصر القوة الذي لا يمكن التنازل عنه.¹

بالمقابل حرمت جل الدول العربية من امتلاكها أسلحة الدمار الشامل بتوقيعها على معاهدة الحظر النووي، وهكذا تبخر الأمل النووي العربي، ومع ذلك فإن مسألة أسلحة الدمار الشامل في المنطقة العربية لازالت هاجسا أمنيا في المتوسط خاصة للغرب، فانضمام الجزائر إلى معاهدة الحظر النووي لم يقيها شر الحملات العشوائية بدعوى رغبتها صناعة أسلحة نووية². والأخطر في مسألة انتشار أسلحة الدمار الشامل هو حيازة الجماعات الإرهابية عليها والتي يمكن أن تكون لها نتائج وخيمة على البشرية.

المحور الثاني: التهديدات المستجدة على الأمن في المتوسط

1- الإرهاب والجريمة المنظمة:

أ- الإرهاب:

تعتبر ظاهرة الإرهاب أهم التهديدات الجديدة للأمن القومي للدول، خاصة ما يعرف بالإرهاب الدولي الذي انتشر بصفة خاصة بعد الهجمات التي تعرضت لها الولايات المتحدة الأمريكية في 11 سبتمبر 2001، حيث لم يحصل هذا المفهوم على اتفاق نهائي بين كل دول العالم، فالمقاومة في فلسطين والعراق مثلا لا يمكن اعتبارها إرهابا بالرغم من تصنيفها كذلك من طرف الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل وحلفائهما³.

اتفقت مختلف المحافل العالمية والمنظمات الدولية والمجموعات الإقليمية (الأمم المتحدة، الاتحاد الأوروبي، والجامعة العربية) على أن ظاهرة الإرهاب تشكل تهديدا وتحديا للمجتمع الدولي يجب محاربتة، فالإرهاب يعتمد على العنف واستعمال القوة وتقويض سلطة الدولة وتهديد الأشخاص والممتلكات وترويع المدنيين⁴.

وقد عرفت العديد من العواصم الغربية اعتداءات وتفجيرات خلفت خسائر بشرية ومادية معتبرة، ويتعلق الأمر بتفجيرات باريس، واشنطن، لندن، ومدريد... وقد استغلت الحركات المتطرفة الظروف الصعبة التي تمر بها دول الجنوب من فقر، حرمان، ولا عدالة في توزيع الدخل والثروة وعدم احترام حقوق الإنسان من أجل زعزعة استقرار هذه الدول. وقد شكلت هذه الظاهرة مصدر قلق وتخوف بالنسبة

¹ -ديانا أحمد، مرجع سابق.

² -عبد النور بن عنتر، مرجع سابق، ص 42-45.

³ -محمد غربي، "من أجل مفهوم جديد لنظرية الدفاع والأمن: حالة منطقة البحر الأبيض المتوسط"، مجلة السياسة الدولية، العدد 91، يناير 2005، ص 93.

⁴ -إمام حسنين خليل، "الإرهاب بين التجريم و المشروعية"، بيروت، دار الجيل، 2001، ص 30-31.

للجانِب الأوروبِي من هذِه الحركات هو عجز أنظِمة دول الضِفة الجَنوبِيَة للمتوسِط عن ضِمان أَمِنها الداخلي، وما يشكُله ذلك من تَهديد للأمن الأوروبِي من خلال نَقْل تلك الفوضى وحالة الاستقرار الداخلي إلى مجتمعات الضِفة الشماليَة للمتوسِط¹.

ب-الجريمة المنظمة:

تعتبر الجريمة المنظمة أكثر الجرائم فتكا بالدول واقتصادياتها لأنه يمس بالاقتصاد مباشرة وبالقدرات المادية والمالية للشعوب، فقد تجدرت الجريمة المنظمة مع الانفتاح الاقتصادي في ظل العولمة، حيث ظهرت جماعات منظمة تستخدم وسائل غير مشروعة وتقيم تحالفات مع قوى فتاكة من أجل تسهيل نشاطها وانتشارها حيث تستخدم مختلف الوسائل من تخويف وخطف وترهيب وابتزاز بالتعاون مع مجموعات أخرى توفر لها وسائل النقل والتسليح والاتصال.

وقد عرفت الشرطة الدولية الجريمة المنظمة على أنها كل جمعية أو تجمع لأشخاص يقومون بعمل غير مشروع ومتواصل وهدفها الأول هو تحقيق أرباح وفوائد دون أي التفات للحدود الوطنية².

وقد أصبح لمفهوم الجريمة المنظمة صدى لدى الدوائر المختصة ومراكز الدراسات أدى إلى بروز اتفاق دولي على محاربة الظاهرة من خلال مؤتمر بالارم **Palerm** في ديسمبر 2000، حيث تم التوقيع على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة .

2- مشاكل الأقليات وفشل الدولة:

أ-فشل الدولة:

هذه الظاهرة المرتبطة بالعجز الوظيفي في الدور الذي تلعبه الدولة يؤدي إلى مخاطر تعترض أداء الدولة لوظائفها في ضمان الاستقرار ودرجة الكفاءة على المستوى الداخلي، بمعنى أن الدولة الفاشلة تصبح غير قادرة على أداء وفرض قوتها السياسية والعسكرية كما ينبغي، لذلك طرح باريبوزان في 1991 موضوع أهمية التمييز بين مفهومي "الدولة" و"القدرة"، باعتبار أن تقدير القوة أو الضعف يرجع إلى قدرات النظام السياسي في المجالين العسكري والاقتصادي، إضافة إلى درجة التناسق الاجتماعي السياسي الذي يرتكز

¹ جمال ساسي، "مصادر التهديد الجديدة في المتوسط"، مداخلة مقدمة في إطار الملتقى الدولي حول: الجزائر والأمن في المتوسط: واقع وآفاق"، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الإخوة منتوري، قسنطينة، 29 و30 أبريل 2008.

² - محمد غربي، مرجع سابق، ص 94.

بدوره على قدرة النظام في خلق شعور سياسي واجتماعي. كما طرح باري بوزان ثلاث مؤشرات لضعف الدولة هي¹:

- الإفتقاد إلى مصادر الشرعية.
 - العجز عن مراقبة الإقليم.
 - طبيعة الهياكل المؤسساتية قدرته اعلى ضمان أداء جيد للوظائف لجميع فئات المجتمع دون استثناء.
- واعتبر **كافلي هوستي** من جهته أن الدولة لا تقاس بقدرتها في امتلاك الإمكانيات العسكرية، إنما في القدرة على الحكم والأداء الوظيفي الفعال. كما أن هناك بعض من المحللين من يربط هذه الظاهرة بالإرث الاستعماري ومخلفاته من مبادئ ثقافية وقواعد ديمقراطية تتناقض في كثير من الأحيان مع الخصوصية المحلية للدولة، مما يعزز الخلل الوظيفي.

وهكذا أصبحت الدول الأكثر ضعفا وتخلفا والتي تعاني من الاضطرابات في جميع الميادين، عامل افعالا في تهديد استقرار العالم والمنطقة المتوسطية على حد سواء، حيث تؤدي الإدارة السيئة (الفساد)، استغلالا لسلطة، المؤسسات الضعيفة أو عدم وجود محاسبة والنزاع المدني، إلى تآكل الدول من الداخل وانهيار مؤسسات الدولة في بعض الأحيان، ويمكن ربط انهيار الدولة بتهديدات واضحة، مثل: الأمراض المستعصية، الجرائم المنظمة والنزاعات الإقليمية وما تخلفه من حروب انفصالية وأتنية. هذه الأخيرة التي تدفع بآلاف المشردين واللاجئين إلى الهجرة إلى مناطق أكثر أمنا، هوما يزيد منعدم الاستقرار الإقليمي².

أ. مشاكل الأقليات :

إن نهاية الحرب الباردة وما حملته من تغيرات في الساحة الدولية، هذه الأخيرة حملت معها تهديدات جديدة للأمن والسلم الدوليين، من خلال تصاعد الأفكار القومية المتطرفة، فعالم ما بعد الحرب الباردة لم يودع النزاعات فهذه الأخيرة لم تزول وإنما تغيرت طبيعتها، فالكثير من النزاعات وقعت داخل حدود الدولة الوحدة، ومست بالوحدة السياسة والتربية للدولة، من خلال مطالبة بعض القوميات والأقليات بالاستقلال

¹ - جويده حمزوي ، التصور الأمني الأوروبي : نحو بنية أمنية شاملة وهوية استراتيجية في المتوسط، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، تخصص: دراسات مغربية و متوسطية في التعاون والأمن ، باتنة ، 2010/2011، ص 77.

² - كنزة كعولة وسعاد العدواني ، الأمن الأوروبي من حلف شمال الأطلسي إلى الهوية الأمنية المشتركة، مذكرة ليسانس، في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جيجل ، 2006/2005، ص 86.

والانفصال عن الدولة الأم، وبالتالي تقسيم وتقنية هذه الدول المتعددة الاثنيات وهو ما يشكل تحدي آخر للأمن والسلم في العديد من مناطق العالم¹.

لم تخلو منطقة البحر المتوسط من النوع من التهديد، وإن كان مشكل الأقليات لا يطرح بحدّة في منطقة المغرب العربي، فإن بعض دول جنوب المتوسط تعاني منه كمشكلة الأكراد في تركيا وامتداداتها الجهوية، وكثيرا ما تجد بعض الدول ذريعة للتدخل في بعض المناطق بحجة حماية بعض الأقليات المضطهدة، وهذا تكريسا لمبدأ حق التدخل وواجب التدخل لدواعي إنسانية، ويكمن مصدر قلق وتخوف دول الضفة الشمالية في احتمال انتقال موجة المطالبة بالانفصال والاستقلال إلى الكثير منها (effets de dominos) باعتبار مجتمعاتها غير متجانسة فهي مزيج وخليط للعديد من القوميات والأعراق².

1. مسألة البيئة وندرة المياه :

أ. مسألة البيئة :

إن الكوارث والمشاكل في عالم اليوم ينظر إليها على أساس أنها تشكل مخاطر أمنية على جميع الدول والشعوب، بعدما كانت في السابق ذات مفعول محلي. ويرجع ذلك إلى التطور الكبير في وسائل الاتصال، تقليديا كانت الحروب بين الدول أو الحروب الأهلية مصدر للمخاطر الأمنية، بينما تمثل اليوم الكوارث الطبيعية، مثل الزلازل ومشاكل البيئة تهديدا حقيقيا للأمن العالمي. كما أن التنافس والسباق نحو الاستحواذ على الموارد الطبيعية كالمياه مثلا والتي تعتبر أساس التنمية الاقتصادية، من شأنه أن يؤدي إلى نشوب نزاعات وحروب بين الدول وهو ما يهدد الأمن الدولي³.

تواجه منطقة البحر المتوسط مشاكل بيئية مرتبطة مباشرة بالأمن تمثل مصادر للتوترات والنزاعات بين الدول وتشكل في الوقت نفسه رهانات كبرى باعتبار ان البيئة مسألة عالمية، فأى حدث تشهده نقطة من العالم ستكون له انعكاسات على بقية مناطق العالم، فلا يمكن لأي مجتمع أن يساهم في تدهور البيئة أو استعمالها لغايات تهدد السلم والأمن الدوليين⁴.

فعلى غرار مناطق أخرى من العالم، تعرف منطقة البحر المتوسط تدهورا كبيرا في البيئة يهدد الأمن فيها، ويجعل من حوض المتوسط فضاء يغيب عنه السلم والتنمية والاستقرار، ويتعلق الأمر بتلوية

¹ - عبد الرفيق كشوط، مقاربة الاتحاد الاوروبي للأمن والدفاع وموقف الجزائر منها، مداخلة مقدمة في إطار الملتقى الدولي حول: "الجزائر والأمن في المتوسط: واقع وآفاق"، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الإخوة منتوري، قسنطينة، يومي 29 و30 أفريل 2008.

² - عبد النور بن عنتر، "الدفاع الأوروبي والأمن العربي"، مجلة شؤون الأوسط، مركز الدراسات الإستراتيجية، العدد 65، سبتمبر 1996، ص 38.

³ - أحمد عبد الكريم سلامة، قانون البيئة، الرياض : دار النشر العلمي، جامعة الملك سعود، 1992، ص 342.

⁴ - جويده حمزاوي، مرجع سابق، ص 81.

الحاجات الاقتصادية والاجتماعية في الوقت الذي تشهد فيه الموارد المائية وإنتاجية الأراضي الزراعية انخفاضاً، وهو ما يدفع بالسكان إلى الهجرة نحو مناطق أخرى بحثاً عن شروط البقاء، وهذا من شأنه أن يهدد أمن الدول المستقبلية لوفود المهاجرين واللاجئين، وهذا يجبرنا للحديث عن التوزيع غير العادل للدخل والثروة بين الدول والفئات المختلفة في نفس الدولة، ويجب العمل على تقليص هذا التفاوت من خلال تمكين الفئات المعوزة من تلبية حاجياتها الأساسية، وهو ما يتطلب إدخال تغييرات عميقة ووضع قيم جديدة تسمح بضمان بيئة سليمة لأجيال الحاضر والمستقبل.

إن التدهور البيئي الذي شهدته العشريات الأخيرة خلف أضراراً معتبرة في البحر الأبيض المتوسط بحيث تعرض لمشكلة التلوث، كما تأثرت هذه المنطقة كثيراً من جراء تقلص مساحة الغابات والتغيرات المناخية، هذه الأخيرة تتسبب في تقلص الموارد من خلال إتلاف المساحات المزروعة التي كثيراً ما تغمرها مياه الفيضانات أو تساهم في تفاقم مشكلة الجفاف، الشيء الذي يهدد ملايين من البشر بالمجاعة والأمراض الفتاكة والأوبئة، وبالتالي محاولة الهجرة إلى أماكن أخرى أكثر أمناً، وهذا يحول دون تحقيق الاكتفاء الذاتي والأمن الغذائي، ويزيد من حدة الصراعات والتنافس على الموارد المحدودة ويؤجج النزاعات المسلحة بين الدول وبين فصائل تنتمي إلى دولة واحدة¹.

إن المساس المتواصل بالبيئة أخذ أبعاداً خطيرة خاصة في دول الجنوب وهذا مرتبط بنظام التجارة العالمية والعلاقات الدولية غير العادلة والتي هي في صالح دول الشمال، بحيث تعاني دول الجنوب من تدهور لشروط تجارتها مع بقية دول العالم، بالإضافة إلى تراكم الديون عليها، وبالتالي أصبحت عاجزة عن الخروج من الحلقة المفرغة للتخلف والفقير، كما أن دول الجنوب التي تتميز بالضعف والهشاشة تبقى عرضة أكثر من غيرها للتقلبات المناخية وكل ما يترتب عن التدهور البيئي، فهي لا تملك مناعة ضد هذه المخاطر والتهديدات الجديدة.

ب. ندرة المياه :

إذا كانت المحروقات رهان القرن العشرين بحيث احتدم الصراع بين الدول من أجل السيطرة في منابعها، فإن المياه كانت ولا تزال وستظل أكبر رهان للإنسانية في القرن الواحد والعشرين، باعتبارها موارد إستراتيجية من شأنه أن يدفع إلى بروز نزاعات دولية، ومنطقة البحر المتوسط تعتبر من المناطق التي تشكل فيها الموارد مصدر التهديد أمنها.

فإسرائيل ومنذ نشأتها تحاول وبكل الوسائل أن تهيمن على منطقتي غنية من حيث الموارد المائية من أجل مواجهة خطر الندرة الذي يهدد احتياطياتها من المياه الصالحة للشرب، وهذا ما أدى إلى ظهور خلافات بين الدولة العبرية والكثير من دول المنطقة، كالأردن مثلاً، ونفس الشيء ينطبق على لبنان مما

¹ - محمد عبده العودات و عبد الله يحيى الدهصي، التلوث وحماية البيئة، الرياض : جامعة الملك سعود، 1975، ص 123.

دفع بإسرائيل إلى احتلال جنوب لبنان بحثا عن ممر يوصلها إلى المياه التي تتوفر عليها هذه المنطقة، كما تشكل المياه الرهان الأكبر في الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، ويتعلق الأمر باستغلال المياه الجوفية لأريحه، بحيث تستغل إسرائيل 82 %، فيما لا تستفيد السلطة الفلسطينية إلا من 18%. وتبقى مسألة المياه العذبة الكبيرة أمام التسوية السياسية والسلمية لهذا الصراع، بحيث تمحورت الكثير من جولات المفاوضات ومحادثات السلم حول مسألة تقاسم الموارد المائية، وهذا في الوقت الذي نعرف بأن إسرائيل تملك ترسانة نووية تمكنها من تدمير العالم العربي بأسره¹.

وفيما يخص منطقة المغرب العربي فإن الموارد المائية أصبحت مصدر قلق للنخب الحاكمة، نظرا للندرة التي تعرفها هذه المنطقة بسبب الجفاف وضعف نسبة تساقط الأمطار فيها. وتشهد منطقة المغرب العربي محاولات لإحكام الرقابة على مصادر مياه الوديان العابرة للحدود الجزائرية التونسية، كما يشكل النهر الاصطناعي الذي أنجزته ليبيا مصدر قلق للسلطات الجزائرية، لأن من نشأته أن يمتص المياه الجوفية للصحراء الجزائرية نتيجة الاستغلال المفرط لتلك الاحتياطات².

وهكذا نصل إلى نتيجة مفادها أن المياه في منطقة المتوسط، لها من الأهمية ما يجعلها رهانا حيويا للأمن والسلم والاستقرار فيها، ويتجلى البعد الجيوسياسي لها خاصة في منطقة الشرق الأوسط.

2. خطر الضغط الديمغرافي والهجرة غير الشرعية:

يرتبط خطر الضغط الديمغرافي بمجموعة من الأبعاد كالهوة الكبيرة بين ضفتي المتوسط من حيث الإمكانيات الاقتصادية والاجتماعية ومشاكل الهجرة غير القانونية وارتباطها بتجارة الأسلحة والمخدرات³. فقد أصبح موضوع الهجرة غير الشرعية من أهم المواضيع المتداولة في العلاقات واللقاءات الأورو متوسطية من ناحية وفي أوساط الرأي العام واهتمامات الباحثين والحكومات من ناحية أخرى، خاصة أن منطقة جنوب المتوسط ذات أهمية استراتيجية من جهة، وسوق واسعة لاقتصاديات أوروبا من جهة أخرى⁴.

فالهجرة ظاهرة عابرة للأقاليم تشكل رهانا اجتماعيا، فالشمال ينظر إلى العلاقة مع الجنوب على أنها تترجم بأزمة حول مسألة اندماج المهاجرين والذي يولد أزمة تعدد الثقافات، أما في الجنوب فينظر للعلاقة مع الشمال على أنها تعبر عن التوتر الناجم عن موجة التحديث على الطراز الغربي.

¹ - جمال ساسي، مرجع سابق.

² - نفس المرجع .

³ - جمال ساسي، مرجع سابق.

⁴ - محمد غربي، مرجع سابق، ص 94.

وقد تمت أمنت الهجرة باعتبارها رهانا أمنيا خلال الثمانينات عبر خطاب اجتماعي سياسي؛ حيث أصبح ينظر إلى المهاجرين كتهديد للهوية الوطنية المحددة ثقافيا. ويقول أوول ويفر أنه : "بإمكان القائمين على النظام توظيف مشكلة الأمن لأغراض معينة، حيث يتم جعل مسألة ما مشكلة أمنية لما تعتبرها النخب كذلك"، فيصبح التذرع بمشكلة الأمن لخدمة مصالح شخصية معينة.

ومسألة الربط بين الأمن والهجرة في الدراسات الأمنية الجديدة تعود إلى العلاقة بين الهجرة والتصادم الحضاري والأمن، خاصة بعد أطروحة هنتينجتون المتعلقة بـ 'صدام الحضارات' بعد الحرب الباردة؛ حيث أصبحت العلاقة بين الغرب الذي يمثل المركز والجنوب الذي يمثل الأطراف على اتصال وثيق بمسألتي الهجرة والتصادم بين الهويات الحضارية المتنافسة، واعتبار أن الهجرة غير الشرعية التي مصدرها الأطراف أهم المخاطر المهددة للأمن الاجتماعي للمركز، وذلك لتهديدها الهوية الحضارية وثقافة المجتمعات. وهو ما جعل الخطاب الأمني الأوروبي حول المتوسط يعكس تحولات الاهتمامات الأمنية الجديدة للاتحاد الأوروبي و تبنيه لمقاربة موسعة تتعدى النظرة التقليدية لمفهوم الأمن¹.

الخاتمة:

ما يمكن قوله في الأخير، أن مسألة الأمن والاستقرار في منطقة المتوسط، قد أثرت وبشكل واسع في تعميق الحوارات النظرية حول ماهية الأمن وتطور مفاهيمه والعوامل المساهمة في ذلك بين دول المنطقة من جهة، كما فتحت المجال أيضا لإعادة تعريف التهديدات والمصالح من جهة أخرى، وقد انعكس هذا بصورة جلية في إعادة تكييف الترتيبات الأمنية والعسكرية مع هذه التغيرات، والتي جعلت من الفصل بين ضفتي المتوسط غير وارد.

وإذا كانت هناك ضرورة لتكييف السياسات الوطنية للأمن مع طبيعة التهديدات الجديدة، إلا أن مفعولها يبقى محدودا، ما لم تكن هناك معالجة سليمة للمشاكل المطروحة بحدّة، من خلال البحث عن الأسباب الكامنة وراء حدوثها، سواء كانت سياسية، واقتصادية، واجتماعية، وثقافية أو بيئية.

قائمة المراجع

✓ باللغة العربية :

أولا : الكتب :

1. العودات، محمد عبده والبهصي، عبد الله يحيى، التلوث وحماية البيئة، الرياض: جامعة الملك سعود، 1975.

¹ - جويده حمزاوي، مرجع سابق، ص 80-81.

2. بن عنتر، عبد النور، "البعد المتوسطي للأمن الجزائري : الجزائر، أوروبا والحلف الأطلسي"، الجزائر، المكتبة العصرية للطباعة للنشر والتوزيع، 2005.

3. خليل، إمام حسنين، " الإرهاب بين التجريم و المشروعية"، بيروت، دار الجيل، 2001.

4. سلامة، أحمد عبد الكريم، قانون البيئة، الرياض: دار النشر العلمي، جامعة الملك سعود، 1992.

ثانيا: الدوريات :

1. بن عنتر، عبد النور، "الدفاع الأوروبي والأمن العربي"، مجلة شؤون الأوسط، مركز الدراسات الإستراتيجية، العدد 65، سبتمبر 1996.

2. غربي، محمد، " من أجل مفهوم جديد لنظرية الدفاع والأمن: حالة منطقة البحر الأبيض المتوسط"، مجلة السياسة الدولية، العدد 91، يناير 2005.

ثالثا: المذكرات والمطبوعات الجامعية :

1 . حمزاوي، جويده، التصور الأمني الأوروبي : نحو بنية أمنية شاملة وهوية استراتيجية في المتوسط، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، تخصص: دراسات مغاربية و متوسطية في التعاون والأمن ، باتنة ، 2010/2011.

2 . ساسي، جمال، مصادر التهديد الجديدة للأمن في المتوسط، مداخلة مقدمة في إطار الملتقى الدولي حول: "الجزائر والأمن في المتوسط: واقع وآفاق"، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة منتوري، قسنطينة، يومي 29 و 30 أفريل 2008.

3 . كشوط، عبد الرفيق، مقاربة الاتحاد الأوروبي للأمن والدفاع وموقف الجزائر منها، مداخلة مقدمة في إطار الملتقى الدولي حول: "الجزائر والأمن في المتوسط: واقع وآفاق"، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة منتوري، قسنطينة، يومي 29 و 30 أفريل 2008.

4 . كعولة، كنزة والعدواني، سعاد، الأمن الأوروبي من حلف شمال الأطلسي إلى الهوية الأمنية المشتركة، مذكرة ليسانس، في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جيجل ، 2005/2006.

رابعا: مواقع الانترنت :

1. أحمد، ديانا، "ماذا تعرف عن أسلحة الدمار الشامل؟"، الحوار المتمدن، العدد 3667، 2012 ، على موقع: <http://www.alhiwar.org>

2. الروسان، محمد أحمد، "في المسألة القبرصية"، 2012/02/25، على موقع: <http://www.albawaba.org>

3. المرهون، عبد الجليل، "تركيا والمسألة القبرصية"، 2012/03/08، على موقع : <http://www.aljazeera.net>

4. جريدة الصباح العراقية، "أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط ديناميكيات الانتشار والعواقب الاستراتيجية"، على موقع: <http://www.siiroline.org>
5. سامي، حسام، "ما هي الدول المعنية بالنزاع على الصحراء الغربية؟ وما موقف كل منها؟"، على موقع : www.ejabat.com
6. سطا، عبد الإله، "ملف عن قضية الصراع حول الصحراء الغربية"، على موقع : <http://www.maktooblog.com>
7. عماد، عبد الغني، "المياه في الصراع العربي الإسرائيلي"، على موقع: <http://www.wafainfo.ps>
8. الكافي، إسماعيل عبد الفتاح، "إدارة الصراعات والأزمات الدولية: نظرة مقارنة لإدارة الصراع العربي إسرائيلي في مراحل مختلفة"، على موقع: <http://www.kotobarabia.com>
9. ويكيبيديا، الموسوعة الحرة، على موقع: <http://www.wikipedia.org>